

يجب جوهه بالانصاف اي لكونه بعضا ما بعده  
 والمقصود نسبة العامل الي ذلك البعض فلا  
 يصح كونه مبينا للنسبة الفاعل كما تقدم **قوله**  
 فينصب اي وجوب المقدر اضافة افعال هو  
 مرتين **قوله** ويعد كل ما اقتضى تحجبا  
 اما بصيغته الموضوعية له اوله وكونه قاربا  
 من سبب النسب انما يتحقق اذ كان الصير  
 معلوم الوجه اما اذ كان مجهول كان  
 ذلك من تحجبا المعز و اعلم ان ما يورد في معنى  
 التحجيب قسما ز قياسي وهو ما افعله و افعال  
 به و سماعي وهو ما عدا ذلك ونصب التمييز  
 بعد الاول فلهذا **قوله** وبعد الثاني مشكلا لان  
 نصب التمييز قياسي والسماع ميا ذكرنا فيه  
 واجيب بانه يصح كون العلم سماعيا ويجري  
 القياس في بعض احواله **قوله** ولله رده قاربا  
 الاربعة الدال الهلثة وتشتد يوا مصدر  
 در للمعنى يدرك سير الدال و صحاد و اود و ر  
 اكثر ويسمى اللبني نفسه ورا وهو هنا كناية  
 عن فعل الحمد و الصاد رينه وانما اصنف  
 الي الله فخذ الاظهار والتجديلاته سار منسبي  
 التحجيب فالعني ما تحجبه عقله يكذ ان

ليكون

ليكون التحجيب من نفس لبيته الذي ارتضاه  
 اي ما اعجب هذا اللبني الذي ترجبه مثل هذا  
 الولد الكامل في هذه الصفة **قوله** لفظا  
 ليس من تعلقات اجور بل من تعلقات من اي  
 اجور عند المفعول بها لا هذا التمييز على  
 معناها ويبدل على ارادة الشارح ذلك **قوله**  
 بعد لانها فيه معنى الذي سابقه سابق التليل  
 لقوله لفظا وكانه قال لا يمتنع النظر بها  
 لفظا لانها فيه معنى افادة البصوت اقول  
 لا يتغير ما في كلامه من التناقض فكان الواجب  
 ان يقول ويبدل على ذلك ما سياتي من الخلاق  
 من المفعول بها فانها بدل على انها غير  
 التمييز على معناها لانها التباينة  
 كما تقدم **قوله** غير ذي العدد اي الصريح  
 فلا يوجد ان يميز كم الاستفهامية يجوز جوه  
 بمفهومه انه يميز عدد انما منتزع دخول من  
 في المسائل المتتالية لان وضع من المبينة  
 اي يفسر بها ويحجم بها اسم جنس سابق هو  
 صالح الخلق ما بعد ما عليه نحو اساور من ذهب  
 وفي العدد لا يصح الخلق لكونه مفقودا والتمييز  
 مفقود في المحول عن الفاعل والمفعول كذلك

Copyrighting S. University